دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

The role of local taxation in achieving the financial independence of local communities

لجناف عبد الرزاق *[1]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، ladjnef.abderrezak69@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 13 / 06/ 2021 تاريخ القبول : 21 / 07/ 2021

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إظهار دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية أو الإقليمية حيث تعتبر النواة الأساسية للتنمية المحلية بصفتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات و أولويات مواطنيها، و لقد اعتمدت الدولة الجزائرية نظام اللامركزية الإدارية القائم على الأساس منح للجماعات المحلية (البلدية و الولاية) صلاحيات واسعة عبر الممثلين المنتخبين، و في ظل ذلك هي المحرك الأساسي نحو التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني و من أجل ذلك وضعت برامج التنمية المحلية عن طريق الجباية المحلية الهيكلة المالية التي تتشكل من موارد، بعضها يعود بصفة كلية و بعضها الآخر يعود بصفة جزئية للوحدات الإقليمية. و في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية نتيجة انهيار أسعار النفط سينعكس لا محال سلبيا على موارد و مداخيل الجماعات المحلية مما يتطلب الأمر التفكير في صياغة سياسة حكيمة تضمن تمويل دائم و مستقر للبلديات و الولايات سيضمن تنمية دائمة توفر حاجيات السكان و تحقق الرفاهية و الانتعاش، و في الأخير خلصت الدراسة أن الجباية المحلية هي جزء لا يتجزأ من الجباية المحلية، و أنها لا تقوم بتلبية جميع النفقات الإقليمية و على هذا الأساس لابد أن تفكر الدولة بإنشاء نظام خاص لتطوير الجباية المحلية حتى تكون أكثر فاعلية.

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية ؛ الاستقلالية المالية ؛ التمويل الجزئي؛ الجباية المحلية.

تصنيف Jel : H24, H71, H75, H76, H72

Abstract:

This research paper aims to show the role of local taxation in achieving the financial independence of local or regional groups, where it is considered the basic nucleus of local development as the party most familiar with the needs and priorities of its citizens, and the Algerian state has adopted a system of administrative decentralization based on grants to local groups (municipality and state).) Extensive powers through the elected representatives, and in light of that it is the main driver towards the comprehensive development of the national economy, and for this reason, local development programs have been established through local collection and financial structuring that consists of

* المؤلف المرسل

resources, some of which belong entirely and others partially belong to the regional units . In light of the decline in oil tax revenues as a result of the collapse of oil prices, it will inevitably reflect negatively on the resources and incomes of local communities, which requires thinking about formulating a wise policy that guarantees permanent and stable funding for municipalities and states that will ensure permanent development that provides for the needs of the population and achieves prosperity and recovery, and Finally, the study concluded that local collection is an integral part of local collection, and that it does not meet all regional expenditures, and on this basis, the state must think of creating a special system to develop local collection in order to be more effective.

Keywords: Local groups; financial independence; partial financing; local collection.

Jel classification code : H24, H71, H75, H76, H72

1- مقدمة:

أخذت الجزائر بنظام اللامركزية الإدارية، حيث أنشأت جماعات تركيبية إدارية صغرى و هي (البلدية و الولاية) المشكلة للإدارة المحلية قصد الوصول إلى أحسن الطرق التنظيمية التي تزيد من الفعالية في التنظيم و السرعة للوصول إلى التطور و الرقي، فوجب على الإدارات المحلية تحمل انشغالات الأفراد الذين تمثلهم و تشرف على أمورهم لهذا حظيت الجماعات المحلية منذ الاستقلال بأهمية و أولوية من طرف السلطات العليا، و ذلك نتيجة للأوضاع الصعبة التي عرفتها غداة الاستقلال من تدهور في التسيير و ما نتج عنه من انعكاسات على التأطير و الإدارة، بالإضافة إلى النقص الفادح في الموارد المالية على الخصوص و زيادة نفقات البلديات بسبب زيادة و ثقل الأعباء الملقاة على عاتقها و لهذا كان لزاما على الحكومة التكفل بهذه المشاكل و تجسد ذلك من خلال التغيرات الجذرية التي عرفتها البلاد و كذا رهانات الدولة لكسب معركة التنمية بصفة عامة و التنمية المحلية بصفة خاصة، و في هذا السياق أصبحت الجماعات المحلية وحدات مستقلة تمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و الذي يتجسد أساس في صلاحياتها، في إعداد ميزانية سنوية تكون مستقلة عن ميزانية الدولة و التي تمكنها من تغطية نفقاتها بنفسها، باعتمادها على مواردها الذاتية التي تمثل الجباية من ضرائب و رسوم أهم هذه الموارد، إذ تشكل في الغالب أكثر من 50% من إجمالي هذه الموارد كما تسمح هذه الميزانية للجماعات المحلية أن تتحمل كل المسؤوليات التي تخص تسير شؤونها و توفير الخدمات العامة التي يتطلع إليها مواطنوها و تلبية حاجياتهم و الملاحظ أنه على الرغم من تنوع مصادر تمويل الجماعات المحلية و على رأسها الموارد الجبائية و نواتج الممتلكات إضافة للمساعدات و الإعانات التي تقدمها الدولة و الصندوق المشترك و كذا القروض بمختلف أشكالها، و بالرغم من التحسينات التي وردت ضمن مختلف قوانين المالية المتعاقبة خاصة في مجال الجباية المحلية إلا أن الجماعات المحلية لا تزال تتخبط في أزمة مالية خانقة التي انعكست سلبا على جودة الخدمة المقدمة بل حتى على قدرتها على تغطية نفقاتها الإجبارية و أمام هذه الوضعية و الضعف في الموارد الداخلية للجماعات المحلية، خاصة من جباية و إيرادات الممتلكات وجدت

الدولة نفسها أمام عجز هائل للعديد من البلديات على مستوى الوطن سنويا، ما جعل الصندوق المشترك للجماعات المحلية غير قادر على مواكبة و تغطية هذا العجز.

و بما أن الجباية تمثل أهم مورد من موارد الجماعات المحلية، كان إلزاما على الدولة مواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية للنهوض بها و إعادة الاعتبار لها، و القضاء على الاختلال الجهوي، و حتى يكون الإصلاح ناجحا يجب أن يهدف إلى مراجعة كافة الأنماط التنمية للإدارة المحلية و كذا محاربة الفساد و سوء تسير الإدارة و عليه و أمام تدهور أسعار النفط و تدني إيرادات ميزانية الدولة خاصة من الجباية البترولية بأكثر من 50% مما انعكس سلبا على الإعانات المخصصة للجماعات المحلية و مواصلة تعزيز تمويل المشاريع بنفس الوتيرة، الشيء الذي تطلب اعتماد حزمة من الإصلاحات ترمي كلها إلى تنويع مصادر تمويل الجماعات المحلية و ترشيد النفقات بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

تندرج ورقة البحث هاته ضمن مبادئ التعرف على مقومات اللامركزية الإدارية الإقليمية في الجزائر و كذا تحديد أساليب تمويلها مع اقتراح في المحطة الثانية أهم المصادر الجديدة الممكن استحداثها بغرض التخفيف من العجز و رفع الضغوطات على ميزانية الدولة نتيجة الطلب المتكرر للإعانات، و على ضوء مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية **: ما هو دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية و التوازن المالي للجماعات الإقليمية؟**

و للإجابة على ما تم طرحه من إشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يفترض أن هناك ارتباط وثيق بين مداخيل الجباية المحلية و التوازن المالي الإقليمي
- يفترض أن الجباية المحلية هو المكمل الرئيسي للجباية العادية
- يفترض أن هناك ارتباط وثيق بين نظرية الحوكمة الجبائية المحلية و مصادر تمويل الجماعات المحلية.

و للإجابة على الإشكالية نقترح ثلاثة محاور لتحليل و هي مدرجة كما يلي:

المحور الأول: مقومات اللامركزية الإدارية في الجزائر

نظرا لضخامة حاجيات المواطنين أصبحت المركزية الإدارية لا تتحمل أعباء التسيير مما عجل بظهور التنظيم الإداري اللامركزية باعتباره أنجح الأساليب من حيث المرونة و القدرة على تلبية رغبات السكان.

1-مفهوم و أشكال اللامركزية الإدارية

لقد ارتبط مفهوم اللامركزية بالإدارة المحلية، بحيث تعرف بأنها نظام إداري يقوم على توزيع السلطات و الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية و وحدات إدارية مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة الحكومية تأخذ اللامركزية الإدارية شكلين رئيسيين و هما**(1)** (صبيحة.، 2011، الصفحات 145-148)

أ-اللامركزية الإقليمية: و هو أن الدولة تقوم بتقسيم الإقليم إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية تسمى البلديات و الولايات التي تعد وحدات الإدارة المحلية.

ب-اللامركزية المرفقية أو المصلحية: تتمثل في استحداث مرافق تعليمية و صحية و النقل و السياحة، بحيث لها تركيز وضيفي و موضوعي.

2-مقومات و أركان اللامركزية الإقليمية

إن وجود النظام الإداري اللامركزي يقتضي توفر أركان و مقومات أساسية و هي**(2)**:

- تقسيم السلطات و امتيازات الوظيفية الإدارية في الدولة و القيام بتوزيعها بين الهيئات و السلطات الإدارية اللامركزية و الهيئات المركزية و يتم ذلك بتكوين إدارة ذاتية مستقلة تسير المصالح المشتركة.
- يتحقق وجود الإدارة الذاتية بنظام قانوني يمنحها الشخصية القانونية و سلطة البحث النهائي في اتخاذ القرار في المسائل المحلية دون اللجوء إلى الأعلى.

- إن النظام القانوني الذي يحكم الإدارة المحلية المستقلة يشمل ثلاثة عناصر و هي (الاستقلالية الإدارية و المالية، الانتخاب، تحديد مصالح جهوية محلية).
- ضرورة وجود رقابة إدارية وصائية تتابع أعمال الوحدات اللامركزية ضمانا لوحدة الدولة الدستورية و السياسية الوطنية في إطار التكامل و التنسيق.

3-الجماعات المحلية امتداد لنظام اللامركزية الإقليمية

استقرت مجمل التعاريف حول مسألة هوية الجماعات المحلية بأنها هيئات منتخبة تتمتع بالإستقلالية المالية و بالشخصية المعنوية، أما في النظام الجزائري فهي البلديات و الولايات تكمن أهميتها في المشاركة السياسية للمنتخبين في صنع القرار ضمن مبدأ ممارسة الديمقراطية، زيادة على إمكانية تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة**(3)**. (محمد، 2013، صفحة 52)

لقد ظهرت الجماعات العامة المحلية في الجزائر عبر مختلف المواثيق و الدساتير أهمها (ميثاق 1976- ميثاق 1976، دستور 1976، دستور 1996 و أخيرا القانون 10/11 المتعلق بالبلدية، قانون 07/12 الخاص بالولاية).

إن أسباب الاعتماد على الإدارة المحلية حسب الخبراء يكمن في بعض العناصر ذات الأهمية منها: (تزايد مهام الدولة، التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة، تجسيد الديمقراطية، تقريب الإدارة المركزية من المواطن و القضاء على البيروقراطية).

من خصائص و مميزات الجماعات المحلية هي الاستقلالية الإدارية و المالية، كما لها دور بارز في أعمال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تهيئة الإقليم و حماية البيئة و السياحة**(4)**. (بن شعيب نصر الدين ، 2012)

هناك عدة أساليب و وسائل تتدخل لتباشر الجماعات المحلية مهامها، منها الوسائل المالية و الاقتصادية تارة تأتي من الممتلكات الخاصة و تارة أخرى مصدرها إعانات الإدارة المركزية.

جاء الإصلاح الأخير الذي مس نظام الجماعات المحلية عبر قانون البلدية (رقم 11/10 المؤرخ في 22 جوان 2011) و كذا قانون الولاية (رقم 12/07 المؤرخ في 21 فيفري 2012) ليضفر صلاحيات واسعة على الهيئات المنتخبة من أجل ممارسة الديمقراطية الحقيقية و تكريس مبدأ اللامركزية الإدارية.**(5)** (زكارة، 2013، الصفحات 27-40)

المحور الثاني: أساليب تمويل الجماعات المحلية الإقليمية في الجزائر

إن تمويل الجماعات المحلية يدخل ضمن نظام المالية المحلية، و الذي ينص بأن هناك رسوم عائدة بصفة كلية للجماعات المحلية و أخرى جزئية زيادة على تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) في تقديم الإعانات، و بالتالي سندرج ورقة البحث هاته ضمن هذه المقاربة.

1-الضرائب و الرسوم العائدة بصفة كلية لفائدة الجماعات المحلية

هناك العديد من الضرائب و الرسوم التي تعود بصفة كلية للجماعات المحلية نذكر كما يلي: (الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الإقامة، رسم صحي على اللحوم، رسم الحفلات، رسم على الرخص العقارية، رسم على الإعانات و
الألواح المهنية، رسم السكن، الدفع الجزافي).**(6)** (موسى رحماني، 2004، صفحة 05)

1.1-الرسم على النشاط المهني

يفرض هذا الرسم بمعدل 2% على حجم المعاملات و هو شهري تحول العوائد حسب التوزيع التالي: 1.30% للبلديات، 0.59% للولاية، 0.11% للصندوق المشترك للجماعات المحلية، خصيصا لولاية الجزائر(5%للدوائر الحضرية و 50% للولاية).

2.1- الرسم العقاري

يطبق على الملكيات المبنية و الغير مبنية كما يلي:

أ-الملكيات المبنية: 3% من القيمة الإيجارية مع منح تخفيض 2% سنويا. في حدود 40% للمساكن و 50% للمصانع.

ب-الملكيات الغير المبنية: 5%-7 %- 10% من القيمة الإيجارية للمساحة التي تقل عن 500م^2 و 1000م^2 و أكثر من ذلك حسب الترتيب.

3.1-رسم التطهير

يفرض هذا الرسم من قبل البلديات و يحدد مبلغه من (500 دج) إلى (100000 دج) بالنسبة للمصانع حسب حجم الكثافة السكانية.

4.1-رسم الإقامة

يطبق على البلديات ذات الطابع السياحي بالكيفية التالية:

- 50 دج للشخص الواحد دون أن يتجاوز (100 دج) للعائلة الواحدة يوميا.
- (200 دج – 400 دج – 600 دج) للمؤسسات الفندقية ذات (05، 04، 03 نجوم).

5.1- الرسم الصحي على اللحوم

يطبق على عمليات الذبح الحيوانات و اللحوم المستوردة حسب تعريفه قدر بـ 10دج للكلغ الواحد، يخصص منها (85% للبلديات) و الباقي للصندوق المشترك.

6.1-رسم الحفلات

يطبق على قاعات الحفلات لفائدة البلديات بالكيفية التالية:

- 500 دج إلى 800 دج لليوم الواحد على مدار 19 ساعة.
- 1000 دج إلى 1500 دج لليوم الواحد على مدار حصة زمنية تتعدى 19 ساعة.

7.1- رسم على الرخص العقارية

- رخصة البناء: 1500 دج إلى 2000 دج.
- رخصة التهديم: 100 دج/م^2.
- رخص تقسيم الأراضي: 800 دج إلى 4000 دج للسكنات و ما بين 3000 دج إلى 8000 دج للمحلات التجارية و الصناعية.
- شهادة المطابقة: 1000 دج إلى 12000 دج للسكنات و ما بين 6000 دج إلى 20000 دج للمحلات.

8.1- رسم على الإعلانات و الألواح المهنية

يطبق هذا الرسم من (20 دج إلى 750 دج)، فمثلا الإعلانات على الورق العادي تفرض على ضريبة بـ (50 دج و 30 دج)، أما اللافتات المهنية يطبق عليها مبلغ من (500 دج إلى 750 دج)، بينما الإعلانات المدهونة فتخضع عليها رسم قدره من (150 دج إلى 200 دج).

9.1- رسم السكن

أسس وفق قانون المالية لـ 2004، يطبق بالكيفية التالية: **(7)** (رحماني، 2004، صفحة 35)

- 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني.
- 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني.

يتم تحصيله كم طرف سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء و الغاز.

10.1- الدفع الجزافي

منذ 1992 تم إحداث اقتطاع مالي على عاتق أرباب العمل يخص كتلة الأجور و هي بمعدل 06% سابقا و 01% في 2005 و أصبحت 0% منذ 2006 لتشجيع التوظيف.**(8)** (مسعود، 1986، صفحة 11)

2-الضرائب و الرسوم العائدة بصفة جزئية لفائدة الجماعات المحلية

أقر المشرع الجبائي تخصيص العديد من الحقوق يشرك في عوائدها المؤسسات المحلية و المرافق ذات الطابع الخدماتي نذكر منها:**(9)** (محمدي، 2013/2012، صفحة 69)

(الضريبة على الممتلكات، الرسم على القيمة المضافة، قسيمة السيارات، الضريبة على الربح المنجمي، رسم الحفاظ على البيئة، الضريبة الجزافية الوحيدة).

1.2-الضريبة على الممتلكات

تطبق هذه الضريبة على ممتلكات الأشخاص الطبيعيون إذا تجاوز حد (100 مليون دج) و أصبحت الحد الأدنى (100 مليون دج) وقف قانون المالية التكميلي لـ 2020، و هي بمعدلات تتراوح من 0.15% إلى 1.00% كحد أقصى تخصص العوائد بـ 20% للبلديات و 60% للدولة و الباقي لصندوق السكن.

2.2- الرسم على القيمة المضافة

تفرض على رقم الأعمال في الداخل و الخارج بمعدلين (9% و 19%)، تحول العائدات إلى 80% للدولة و 10% للبلدية و 10% للصندوق المشترك.

3.2- قسيمة السيارات

تفرض على السيارات و الشاحنات يتراوح مبلغها ما بين (300 دج و 15000 دج) تحسب وفق معيار الأقدمية و عدد الأحصنة، يخصص منها 20% لميزانية الدولة و 80% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.**(10)** (سيهام، 2012/2011، صفحة 18)

4.2- الضريبة على الربح ألمنجمي و هي تفرض كما يلي:

- ضريبة الربح المنجمي و أتاوة الاستخراج: يخصص 9% و 20% حسب التوالي لفائدة البلديات و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.**(11)** (الشيخ، 2011/2010، صفحة 55)
- الرسم على حق استغلال المساحات المنجمية: توزع 70% لفائدة الصندوق المشترك و 30% لصندوق الأملاك العمومية المنجمية.
- الرسم على أرباح المناجم: 30% لخزينة الدولة و 70% للصندوق المشترك.
- إتاوة التجميع و نتائج المزايدات للسندات المنجمية: منها 20% للبلديات و 40% للصندوق المشترك.

5.2- رسم الحفاظ على البيئة

يفرض كما يلي:

- رسم عدم تخزين النفايات الصناعية و الصحية:25 % لفائدة البلديات و 75% للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.
- رسم تكميلي لمنع التلوث الصناعي و استعمال المياه: 25 % للبلديات و 75% للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.
- رسم استيراد العجلات و إنتاجها محليا بالإضافة إلى رسم على الزيوت و تحضير الشحوم: يخصص منها 40% و 35% لفائدة البلديات على التوالي.**(12)** (بعلي، 2004، صفحة 34)

6.2- الضريبة الوحيدة الجزافية

تفرض على الأشخاص الطبيعيون و المعنويون إذا كان رقم الأعمال لا يتعدى (15 مليون دج) منها 5% على الأنشطة الإنتاجية و التجارية و 12% على قطاع الخدمات، توزع كما يلي: (49% للدولة و

40.25% للبلديات، 5% للولاية، 5% للصندوق المشترك، 0.5% لغرفة تجارة و صناعة، 0.01% للفرقة الوطنية للصناعة التقليدية 0.24% لفرق الصناعة التقليدية و المهن). **(13)**

7.2- الضريبة على مداخيل الصيد البحري

تفرض على البحارة و الصيادين و أصحاب المهن الصغيرة تحدد كما يلي:

- 900 دج لكل ثلاثي للمهن الصغيرة.
- 2000 دج لكل ثلاثي للصيد البحري.
- 2000 دج لكل ثلاثي للبحارة و الصيادين يخصص منها 50% للدولة و 50% للبلديات.

8.2- ضريبة الدخل الاجمالي على الإيجار و الممتلكات

تفرض على إيجار الممتلكات السكنية 7% و مهنية بـ 15%، تحول بالكامل 50% لفائدة الدولة و 50% لصالح البلديات.**(14)** (الدين، 2010/2009، صفحة 48)

3- المردودية المالية للجباية المحلية في الجزائر

سنحاول تسليط الضوء و بلغة الأرقام عن مدى مساهمة الجباية المحلية في حصة الإيرادات العامة العادية للدولة.**(15)**

1.3- تطور تحصيل الجباية المحلية للفترة الممتدة بين 2010 و 2019

يوضح الجدول التالي تطور التحصيل الجبائي فيما يخص الجباية المحلية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2010 و 2019.

الجدول للملحق رقم (01): تطور تحصيل الجباية المحلية للفترة الممتدة بين 2010 و 2019

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول يتبين لنا بأن الجباية المحلية عرفت تطور معتبر بحيث انتقلت من1.560.744 مليون دينار سنة 2010 إلى3.371.329 مليون دينار سنة 2019، أي بمعدل 216% .**(16)**

2.3- تطور الجباية العادية الموجهة للجماعات المحلية ضمن الصندوق المشترك

نلاحظ خلال هذا الجدول طبيعة و التركيبة من الضرائب و الرسوم العادية الموجهة للجماعات المحلية من سنة 2010 إلى 2019 و هو موضح كما يلي: **(17)**

الجدول للملحق رقم (02): تطور الجباية العادية الموجهة للجماعات المحلية ضمن الصندوق المشترك

عند تحليل معطيات هذا الجدول نلاحظ من جهة هيمنة و تفوق الضرائب الغير المباشرة مقارنة بالمباشرة و من جهة أخرى هنالك ارتفاع في محاصيل الضرائب العادية و الموجهة للجماعات المحلية من 106.136 مليون دج سنة 2010 إلى 206.541 مليون دج سنة 2019 بمعدل 194.6% و فيما يلي الجدول الموالي يوضح توزيع حصيلة الجباية المحلية بين البلدية و الولاية خلال نفس فترة الدراسة.

الجدول للملحق رقم (03): تطور الجباية العادية الموجهة للجماعات المحلية (البلدية + الولاية)

نلاحظ من خلال الجدول بأن حصة البلديات و الولايات هي التي تحصلت على حصة الأسد من إيرادات الجباية المحلية بأكثر من 55% حيث كانت حصيلة المداخيل سنة 2010 مقدرة بـ151.240 مليون دج سنة 2010 انتقلت إلى 255.717 مليون دج سنة 2019 بنسبة مقدرة بـ 169.08%. **(18)**

فيما يلي الجدول الموالي يوضح تطور الضرائب المحصلة لفائدة البلديات خلال الفترة (2010-2019) (الوحدة مليون دج).

الجدول للملحق رقم (04): تطور الضرائب و الرسوم لفائدة البلديات (2010-2019)

أن هناك تطور في حصيلة الجباية المحلية للبلدية حيث بلغت سنة 2010 بـ 107.903 مليون دج إلى 172.166 مليون دج سنة 2017 بنسبة تطور 160% ثم انخفضت إلى 157.495 مليون دج و هذا راجع لانخفاض الضرائب الغير المباشرة خاصة الرسم على القيمة المضافة الناتجة عن التحفيزات الجبائية و الممثلة في الاعفاء في مرحلة الإنجاز **(19)**

الجدول للملحق رقم (05): تطور الضرائب و الرسوم المحصلة للولايات (2010-2019)

عند تحليل المعلومات و الإحصائيات الواردة إلينا عبر هذا الجدول نلاحظ بأن حصة الأسد من الضرائب و الرسوم العائدة لخزينة الولايات تشكل حسب الترتيب من (الرسم على النشاط المهني بـ 91% –حيث أصبحت الضريبة الوحيدة الجزائية تحتل المرتبة الثانية بمعدل 1.6%، و بلغت نسبة الزيادة الاجمالية للمحاصيل الجباية المحلية من سنة 2010 الى سنة 2019 بنسبة 225.6% أي انتقلت من 43530 مليون دج إلى 98222 مليون دج خلال نفس الفترة. **(20)**

الجدول رقم (06): تطور حصيلة الجباية المحلية الاجمالية لفائدة الصندوق الوطني المشترك بين البلديات

ضرائب و رسوم	2010	2011	2 012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رسم على القيمة المضافة	83,9	93,6	108,9	123,9	129,7	139,4	140,2	175,3	188,6	189,0
الرسم على النشاط المهني	7,5	8,3	8,9	9,8	10,8	11,2	11,1	11,3	10,9	11,1
قسيمة السيارات	6,8	6,2	7,6	8,6	8,9	9,6	4,5	3,9	3,8	2,9
أخرى	1,9	1,5	1,9	4,0	2,4	2,5	4,0	3,8	3,7	3,5

المصدر: المديرية العامة للضرائب

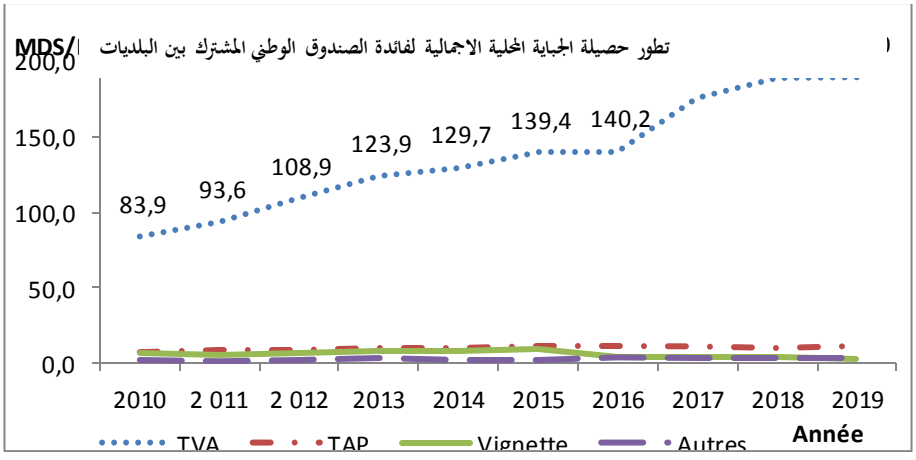

المصدر: المديرية العامة للضرائب

عندما تتمعن في تحليل معطيات هذا الجدول نستخلص عدة ملاحظات:

- شهدت إيرادات القيمة المضافة تطور ملحوظ بمعدل (44.39%) خلال 10 سنة.
- شهدت الرسم على النشاط المهني تطور ملحوظ بمعدل (67.6%) خلال 10 سنة.
- و أخيرا الضريبة على قسيمة السيارات انخفاضا بمعدل (-234.4%) خلال 10 سنة. **(21)**

الجدول رقم (07): تطور محاصيل الجباية المحلية الاجمالية للبلديات

ضرائب و رسوم	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرسم على القيمة المضافة	10,6	11,1	11,1	12,4	14,0	13,9	15,0	15,8	13,1	13,5
الرسم على النشاط المهني	88,8	97,6	106,0	120,8	130,9	136,9	132,5	134,5	119,7	121,4
الرسم على العقار و الرسم على التطهير	1,0	1,1	1,1	0,9	1,1	1,0	1,2	1,8	1,6	1,5
الضريبة الأحادية الجزافية	4,1	4,3	6,2	5,4	5,8	9,8	11,6	13,6	14,3	14,5
ض.د.ج صنف الايجار	2,1	2,4	2,7	3,1	3,6	4,1	4,5	5,0	5,3	5,3
أخرى	1,3	1,2	1,2	1,3	1,1	0,9	1,7	1,5	1,3	1,3

المصدر: المديرية العامة للضرائب

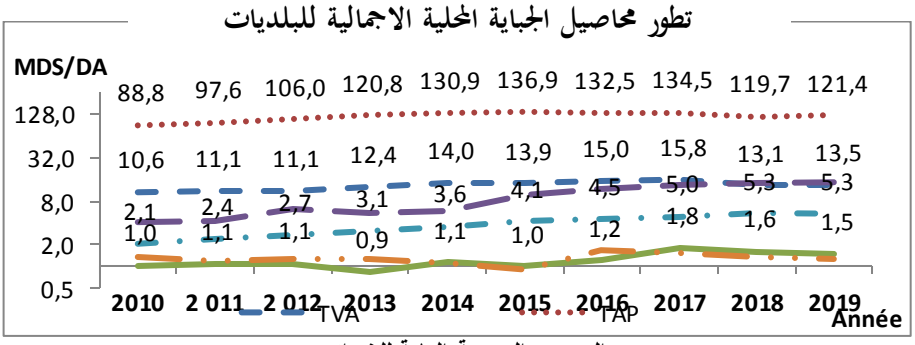

المصدر: المديرية العامة للضرائب

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول نستخلص ما يلي:

- نسبة تطور الرسم على القيمة المضافة من سنة 2010 إلى 2019 بلغ (27.35%).
- نسبة تطور الرسم على النشاط من سنة 2010 إلى 2019 بلغ (36.71%).
- نسبة تطور الضريبة الاحادية الجزافية من سنة 2010 إلى 2019 بلغ (353%).

- نسبة تطور الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الايجار من سنة 2010 إلى 2019 بلغت (252%) **(22).**

الجدول رقم (08): تطور محاصيل الجباية المحلية الاجمالية للولايات

ضرائب و رسوم	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرسم على النشاط المهني	39,9	44,2	47,9	48,6	55,9	56,0	59,8	60,7	87,5	89,0
الضريبة الأحادية الجزافية	0,5	0,5	1,0	0,7	0,7	1,2	1,3	1,5	1,6	1,6
أخرى	2,8	3,1	2,8	3,3	3,9	3,8	6,8	7,9	7,8	7,6

المصدر: المديرية العامة للضرائب

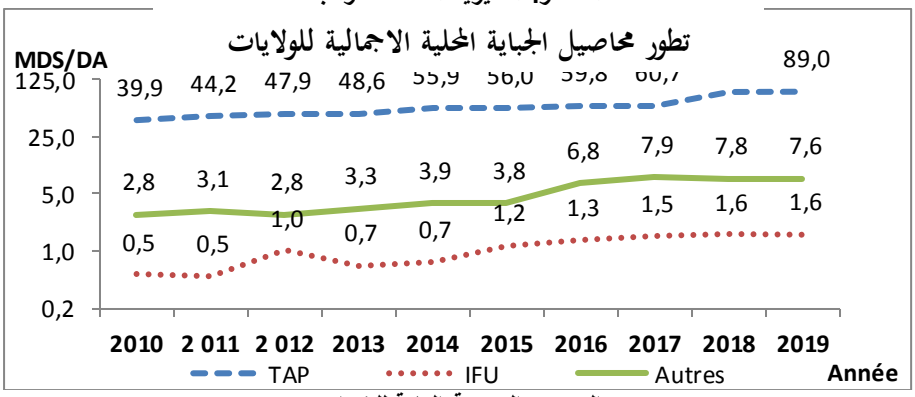

المصدر: المديرية العامة للضرائب

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول نستخلص ما يلي:

- نسبة تطور الرسم على النشاط من سنة 2010 إلى 2019 بلغ (241%).
- نسبة تطور الضريبة الاحادية الجزافية من سنة 2010 إلى 2019 بلغ (320%).

و هذا الارتفاع ناتج عن تفعيل الضريبة الأحادية الجزافية بواسطة التصريحات الجبائية و الغاء نظام التقييم الجزافي لإدارة الضرائب

الجدول رقم (09): تطور التحصيل الجبائي للجماعات المحلية و الأموال الخاصة (بالمليار دج)

المواد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجباية المحلية الموجهة للصندوق الوطني المشترك	207	223	240	265	291	305	309	348	362	362
الأموال الخاصة	74	84	113	124	119	106	117	118	123	120
المجموع	281	307	353	389	410	411	426	466	485	482

المصدر: المديرية العامة للضرائب

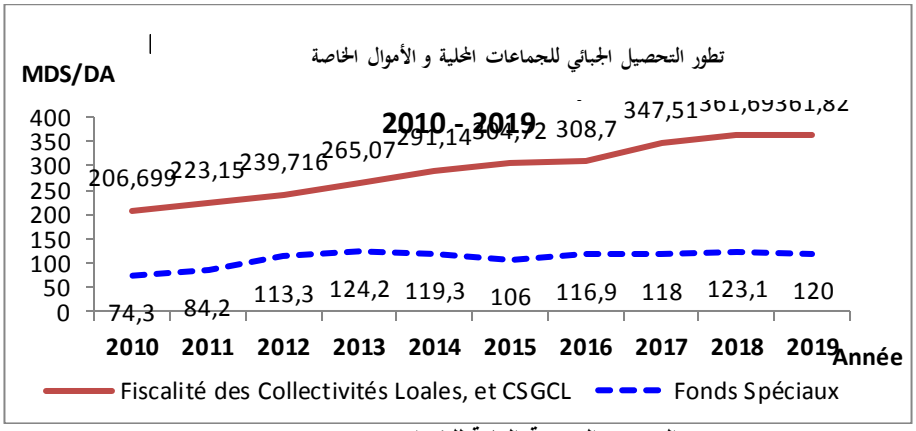

المصدر: المديرية العامة للضرائب

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول نستخلص ما يلي:

- نسبة تطور الجباية المحلية الموجهة للصندوق الوطني المشترك من سنة 2010 إلى 2019 بلغت (174%).
- نسبة تطور الأموال الخاصة من سنة 2010 إلى 2019 بلغ (162%).

و هذا راجع إلى تفعيل التشريعي في مادة الرسم على النشاط المهني ثم كذلك تفعيل تدخلات الميدانية لإدارة الضرائب في مجال الأموال الخاصة.

المحور الثالث: حوكمة الجباية المحلية من مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

إن حوكمة تسيير مالية الجماعات المحلية يقتضى بناء تصور جديد يقوم على أساس البحث عن مصادر جديدة و إخفاء المزيد من الاستقلالية و اللامركزية الإدارية بحثا عن النجاعة و الفعالية في التسيير و على هذا الأساس نحاول تقديم جملة من الأدوات البناءة لتفعيل الجباية المحلية في الجزائر أهمها: **(23)** (Kenza، 2012، صفحة 35)

- يتعين على الدولة العمل على جعل اللامركزية فعالة و الجماعات المحلية مسؤولة و هذا عن طريق تزويدها بالموارد الدائمة تتماشى و ممارستها لمهامها و اختصاصاتها و هو الأمر الذي يفرض القيام بإصلاح المالية المحلية.
- إعادة النظر في المركزية المفرطة لنظام الضرائب و الرسوم المخططة للجماعات الموروثة عن العهد الاستعماري بالتطور و التعديل، و ذلك بالبحث عن الأوعية الضريبية المتنوعة و الجديدة لتحسين مردودها الجبائي تماشيا مع أفاق التنمية.
- تعيين مجابهة نقص الموارد و التصدي لسوء تنظيم و توزيع الموارد الجبائية على المستويين المركزي و المحلي للدولة، حتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بدورها كاملا.
- عدم إهمال الموارد الغير جبائية التي تدر أموالا طائلة، و تثمين الموارد المالية كالرسوم المحلية، ضف إلى ذلك عوائد الأملاك و الممتلكات الخاصة، و مشاركة المواطنين و ذوي الكفاءات العلمية بشكل عام في القرارات المحلية. **(24)** (Rahmani، 2009، صفحة 06)
- يجب أن تكون العلاقة بين الدولة و الجماعات المحلية تتسم بالتكامل و ذلك بالتعرف بوضوح على المهام المستندة إليها و تحديدها بدقة تامة لتفادي التدخل و التجاوز و التشابك بينها.
- مكافحة الغش و التهريب الجبائي و هذا من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية لجعل القوانين الجبائية مرنة، مع تطبيق غرامات جبائية ردعية عن كل من يقوم بالغش الجبائي.

- تدعيم الإدارة الجبائية بالوسائل الحديثة و توفير الإمكانيات المادية و البشرية و وضع التحفيزات و الكفاءات المهنية.
- التحم في النفقات العامة المحلية و ذلك بترشيد سياسة الإنفاق في اطار حوكمة الإدارة.
- إعادة النظر في الحقوق الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية، لأن نظام المجانية لا يتناسب مع تطلعات التنمية المحلية الواعدة.
- لابد من إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالضرائب و الرسوم المحلية، حتى يتسنى فرض بكل حرية رسوم تتماشى مع احتياجات الجماعات المحلية ضمن مبدأ التوازن.
- تحسين تحصيل الضرائب مع إنشاء بطاقية عقارية، زيادة على خلق فعالية في الصندوق المشترك للجماعات المحلية ضمن مبدأ التضامن بين البلديات.
- تحرير أسعار أملاك البلدية و تعميم تطبيق رسم السكن على جميع البلديات.
- إمداد المنتخب بكل الصلاحيات لتعزيز تحصيل الضرائب جنبا إلى جنب الإدارة الجبائية.
- تحفيز الجباية المرتكزة على ترقية الاستثمار و النمو المالي.
- رفع حصة TVA من 10% إلى 80% لفائدة البلديات مقر النشاط و 20% مقر المركز الإداري، مع توسيع استفادة البلديات من TVA عند الاستيراد. **(25)** (Azzedine، 2013، الصفحات 09-20)
- الاستفادة الكلية للبلديات من عائد الضريبة على الثروة بدلا من حصة 20% الحالية.
- إعادة النظر في طريقة حساب الرسم العقاري و أسعار كراء ممتلكات البلدية أخذين في الحسبان أسعار السوق الحقيقية و ليس الرمزية.
- إعادة النظر في طريقة تخصيص إيرادات قسيمة السيارات الصندوق الوطني بالبيئة و إزالة التلوث لفائدة البلديات حسب الأولوية.
- إحداث رسم خاص باستعمال المطارات و الموانئ و المعادن المنجمية لفائدة البلديات.
- ضبط و تسوية الدفتر الخاص بالحقوق و التعريفات و ممتلكات البلديات حسب حجم المداخيل و السكان و الإمكانيات التي تزخر بها من هياكل قاعدية و أنشطة صناعية تجارية و فلاحية. **(26)**
- رد الاعتبار لمؤشرات التسيير حسب مبدأ النجاعة مع اقتراح الرجوع إلى تحصيل ضرائب البلديات من طرف القابض الضريبي بدلا من قابض البلدية، مع اقتراح إنشاء قانون خاص بالجباية المحلية ليضاف إلى ترسانة القوانين المشكلة للقانون الجبائي.
- التفكير في ضبط مقاييس جديدة لتوزيع الموارد في إطار التضامن الموجه للجماعات المحلية من قبل الصندوق المشترك مع إمكانية تخصيص قروض للجماعات المحلية.
- تكفل الدولة بدل البلديات بنفقات المؤسسات التربوية الابتدائية مما يخفف عنه العبأ، مع الحث على تثمين ممتلكات الجماعات الإقليمية و إحصاء جميع ممتلكاتها العقارية. **(27)**
- و أخيرا التفكير في تخصيص نسبة معينة من مداخيل الجباية البترولية لتمويل البلديات النائية المتضررة، مع منح الحرية للجماعات الإقليمية في إمكانية إنشاء و استحداث ضرائب و رسوم حسب خصوصيات كل بلدية.

3- الخاتمة و النتائج المتوصل إليها:

على ضوء ما سبق من ذكر، أنه بنمو و تطور مهام و مسؤوليات الدولة أصبحت اللامركزية الإدارية مطلبا لا يمكن الاستغناء عنه، إذ أصبحت الجماعات المحلية تمارس دورا لا يقل أهمية عن ذلك الذي تكلف به السلطات المعنوية و الاستقلال المالي، هذا الأخير الذي يعني تأمين كل بلدية أو ولاية الموارد المالية الكافية

التي تمكنها من أداء الدور المنوط بها في تغطية نفقاتها المختلفة و تلبية متطلبات و احتياجات سكانها المحليين و دعم المسار التنموي و ذلك بالاعتماد على جملة من المصادر أهمها الجباية المحلية. **(28)**

إن الجباية المحلية هي جزء لا يتجزأ من الجباية العامة و هي موجهة خصيصا لتلبية متطلبات البلديات و الولاية و تمويل الصندوق المشترك للجماعات المحلية سواء بصفة كلية أو جزئية أين يكون للدولة نصيب منها، و لكن مع انخفاض مداخيل الجباية البترولية نتيجة تراجع في أسعار المحروقات أرهق و أثقل العبأ على الدولة في تحمل نفقات الجماعة المحلية، مما جعل المختصين التفكير بصورة جدية في أيجاد سبل جديدة لتمويل هذه الهيئات و تنويع مصادر دخلها بما يتماشى مع احتياجات السكان و خلق التنمية المستدامة. **(29)** (Hachemi، 2000، صفحة 43)

يبقى إصلاح الجباية المحلية من اهتمامات السلطات العمومية في السنوات المقبلة بمراجعة التشريعات و إضفاء المزيد من الحريات و الاستقلالية المالية ضمن المقاربة الحكم الراشد و حوكمة ميزانيات الجماعات المحلية.

الاقتراحات:

على ضوء نتائج الدراسة يمكن أن نقترح ما يلي:

- ضرورة إنشاء نظام خاص لتطوير الجباية المحلية حتى تكون أكثر فاعلية.
- بناء نظام الاعلام الجبائي الخاص بالجباية المحلية و الذي يربط جميع الإدارات الضريبية.
- ضرورة ادراج مؤشرات التسيير الخاصة بالجباية المحلية.
- ضرورة تحسين إدارة التحصيل المتعلقة بالجباية المحلية لرفع إيرادات هذا النوع من الجباية في الموازنة الجهوية.

4- المراجع :

➢ الكتب:

1-الذاكرة و الإنجازات، "ملف خاص بإنجازات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الخمسين للاستقلال"، قصر المعارض، من 07 إلى 21 جويلية 2012. **(2)**

2-الشريف رحماني، "أموال البلديات الجزائرية"، دار قصبة للنشر، جزائر 2004. ص (35). **(7)**

3-شيهوب مسعود، "أسس للإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986. ص (11). **(8)**

4-فراري محمد، "هيكلة الجبائية المحلية و مردودها"، يوم برلماني حول الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي، المجلس الشعبي الوطني، 2013/04/22، الجزائر.ص (52). **(3)**

5- محمد الصغير بعلي، "قانون الإدارة المحلية الجزائرية"، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر 2004. ص (34). **(12)**

6-Cherif Rahmani, "les finances des communes Algériennes" 2ème ed: Casbah, 2009.p (6). **(24)**

7-Gharba Hachemi; "les ressources fiscales des collectives locales"; ENAG, Alger, 2000.p (43). **(29)**

8-HE?RI Michel Daman ville, "l'autonomie financière et fiscale des collectivités locales passe par une reforme de leur fiscalité: Ajda: édition Dalloz; 2010.p (36). **(26)**
9-Mohamed Zine Barka, analyse de fiscal local en Algérie, APN, 22/04/2013.p (31) **(30)**

- **الأطروحات:**

1- شيهاب سيهام، "إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2012/2011. ص (18). **(10)**
2-صبيحة محمدي، "تسيير موارد الجباية المحلية في الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2013/2012. ص (69). **(9)**
3- عبد الصديق الشيخ، "الاستقلال المالي للجماعات المحلية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، 2011/2010. ص (55). **(11)**
4- يوسفي نور الدين، "الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010/2009. ص (48). **(13)**

- **المقالات**:

1-بن شعيب نصر الدين و شريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصري مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.ص(15). **(4)**
2-محمدي صبيحة، "إصلاح المالية و الجباية المحليتين و سبل تعزيزها"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة لدالي إبراهيم، العدد 2011، 23.ص (145-148). **(1)**
3-Algérie presse service; "le contrôle préalable des dépenses élargi aux communs décis la fin 2013", APS; lundi du 11/02/2013.p (08). **(27)**
4-Boukheddimi Kenza; "la Structure et le Rendement de la Fiscalité Locale"; revue Algérienne des Finances publiques, nº 02, 12/2012. P (35) **(23)**

- **المداخلات**:

1-مصطفى زكارة، "التطورات الحديثة للجباية المحلية"، ملتقى حول الجباية المحلية بالمجلس الشعبي الوطني، الجزائر العاصمة، 2013/04/22، ص (27-40). **(5)**
2-موسى رحماني، وسيلة السبتي، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و أفاق التنمية المحلية، ملتقى دولي، باتنة 2004. ص (5). **(6)**
3-Kerri Azzedine; "Fiscalité locales, Diagnostic actuel et perspective de reforme", travaux de la journée parlementaire sous le thème la fiscalité locale dans la réforme fiscale; lundi 22/04/2013.p (09-20). **(25)**

- **رسائل:**

1-La lettre de la Dgi; "conférence nationale des cadres de l'Administration fiscale", Ministère finances; 2009 p (01-04). **(28)**

- **مواقع الويب: (18)**

الصندوق المشترك للجماعات المحلية: www.Fccl.dz
المديرية العامة للجماعات المحلية وزارة الداخلية: www.micl.dz
المديرية العامة للضرائب: www.mf.dgi.dz

- **القوانين و المراسيم:**

1-القوانين الأساسية المنظمة لجباية الجماعات المحلية: **(21)**
*المادة 36 من قانون المالية 1992 و لاسيما المواد 208 إلى 216 من قانون ضرائب المباشرة.
*المواد 248 إلى 261 من قانون الضرائب المباشرة 2002.
*المادة 2 من قانون المالية لـ 2007، و المادة 12 من قانون المالية لـ 2009.
*المادة 25، 26 من قانون المالية التكميلي لـ 2008، و المادة 59 من قانون المالية لـ 1998.
*المواد من (274 إلى 281) من قانون الضرائب المباشرة لـ 2002.
*المادة 21 من قانون المالية التكميلي لـ 2009.
*المادة 46 من قانون المالية التكميلي لـ 1997.
قانون المالية لـ 2015 لاسيما المادة 13 التي تعدل المادة 282 مكرر 5.
2-المادة 36 من قانون المالية 2019. **(22)**

3- المرسوم التنفيذي رقم (86-266) الصادر في 1986/11/04 المتعلق بإنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية. **(17)**

4- التعليمة رقم (93-11) الصادرة في 1993/02/01 الصادرة عن وزارة الداخلية الموجهة للولاة و البلديات حول تسيير و صيانة أملاك الجماعات المحلية. ص (5-2). **(20)**

5- القرار الوزاري المشترك رقم (94/51) المؤرخ في 1994/01/21 المحدد لطرق توزيع مبلغ الدفع الجزافي. **(19)**

المرسوم التنفيذي رقم (370-58) الصادر في 1998/11/23 المتعلق بتصنيف البلديات.

6-القانون رقم (11/10) المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية. **(14)**

7-القانون رقم (12/07) المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية. **(15)**

8-المرسوم التنفيذي رقم (14-116) المؤرخ في 2014/03/24 المتضمن إنشاء صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية. **(16)**

5- الملاحق

الجدول رقم (01): تطور تحصيل الجباية المحلية للفترة الممتدة بين 2010 و 2019 **(بالمليون دج)**

ضرائب و رسوم	2010	2011	2012	2013	2014	2014/ 2013 % تطور	2015	2015/ 2014 % تطور
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب)	49 992	52 979	53 793	58 544	65 776	12	67 692	3
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للجمارك)	44 487	51 785	66 252	77 762	77 958	0	85 551	10
الدفع الجزافي	99	336	294	95	90	-5	59	-35
الرسم على النشاط المهني	136276	150101	162882	179271	197674	10	204129	3
الرسم على العقار و الرسم على التطهير	1 030	1 071	1 101	855	1 119	31	981	-12
قسيمة السيارات	6 775	6 244	7 586	8 592	8 974	4	9 655	8
الضريبة الخاصة على الممتلكات	52	12	40	12	14	19	20	40
الرسم على الموارد المنقبة	333	153	234	91	170	87	36	-79
رسوم استخراج الموارد التنقيب	355	427	567	716	739	3	705	-5
الضريبة على أرباح التنقيب	161	46	27	36	53	47	57	8

-51	310	-74	627	2 394	303	85	489	حصيلة مزادات سندات التعدين
400	160	-18	32	39	14	49	27	حقوق إقامة سند على المنتجات التعدينية
6	2 443	7	2 304	2 155	2 051	1 962	1 911	الرسم على السكن
13	362	5	321	307	413	405	344	**TEOM***
67	12 148	8	7 287	6 734	7 806	5 264	5 246	الضريبة الأحادية الجزافية
14	4 103	16	3 601	3 109	2 712	2 435	2 055	ض.د.ج صنف الايجار
-2	297	92	304	158	47	8	1	الرسم لفائدة الغرفة الفلاحية
-34	198	79	299	167	159	154	138	مداخيل الحجز و العقوبات المالية
-22	56	7	72	67	58	50	51	مداخيل الموجهة للغرفة الوطنية للحرف و التنقيب (**05**%)
-8	467	3	507	494	467	522	417	الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة
-41	416	-18	701	860	634	628	739	الرسم على المنوجات البترولية و مشتقاتها
88	77	-18	41	50	67	34	20	الرسم الخاص للتخلص من المخلفات الصناعية
								الرسم على الاحمال المدفوعة مسبقا
-11	327	14	367	323	2	370	378	ضرائب و رسوم أخرى قبل **1992**
6	390248	8	369030	342831	307509	275120	251376	الجباية المحلية الموجهة للصندوق الوطني

للجماعات المحلية (1)								
(2)الجباية العادية للدولة	1309368	1548533	1944573	2072091	2126351	3	2557301	20
(3)اجمالي مجموع التحصيلات الجبائية (2)+(1)=	1560744	1823653	2252082	2414922	2495381	3	2947549	18

ضرائب و رسوم	2016	2016/ 2015 % تطور	2017	2017/ 2016 % تطور	2018	2018/ 2017 % تطور	2019	2019/ 2018 % تطور
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب)	69 655	3	101 869	46	111 891	10	111 316	-1
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للجمارك)	85 528	0	89 223	4	89 824	1	91 218	2
الدفع الجزافي	166	183	31	-81	14	-55	7	-50
الرسم على النشاط المهني	203428	0	206566	2	218164	6	221453	2
الرسم على العقار و الرسم على التطهير	1 194	22	1 798	51	1 622	-10	1 496	-8
قسيمة السيارات	4 510	-53	3 976	-12	3 770	-5	2 955	-22
الضريبة الخاصة على الممتلكات	7	-64	12	71	10	-17	11	10

42	85	-15	60	-13	71	128	82	الرسم على الموارد المنقبة
-12	1 074	-6	1 227	22	1 303	52	1 072	رسوم استخراج الموارد التنقيب
-20	4	-86	5	29	36	-51	28	الضريبة على أرباح التنقيب
-8	429	-35	466	-42	714	297	1 230	حصيلة مزادات سندات التعدين
-34	153	61	233	-10	145	1	161	حقوق إقامة سند على المنتجات التعدينية
-4	6 192	9	6 461	29	5 911	87	4 571	الرسم على السكن
-10	427	-2	472	15	482	16	419	***TEOM**
2	17 684	4	17 375	17	16 688	18	14 324	الضريبة الأحادية الجزافية
0	5 344	7	5 318	10	4 950	10	4 504	ض.د.ج صنف الايجار
-12	508	-41	579	-8	980	261	1 071	الرسم لفائدة الغرفة الفلاحية
-56	60	-33	137	-10	206	16	229	مداخيل الحجز و العقوبات المالية
1	79	5	78	14	74	16	65	مداخيل الموجهة للغرفة الوطنية للحرف و التنقيب **05)%(**
100	800	-23	400	9	518	2	476	الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة
0	707	-4	710	-26	741	141	1 004	الرسم على المنوجات البترولية و مشتقاتها
-21	90	-55	114	125	252	45	112	الرسم الخاص للتخلص من المخلفات الصناعية

الرسم على الاحمال المدفوعة مسبقا						153	
ضرائب و رسوم أخرى قبل **1992**	430	31	217	-50	205	-6	15	-93
الجباية المحلية الموجهة للصندوق الوطني للجماعات المحلية (**1**)	394266	1	436763	11	459298	5	462258	1
(2)الجباية العادية للدولة	2564619	0	2750597	7	2785791	1	2909071	4
(2)+(1)= (3)اجمالي مجموع التحصيلات الجبائية	2958885	0	3187360	8	3245089	2	3371329	4

المصدر: المديرية العامة للضرائب

الجدول رقم (02): تطور الجباية العادية الموجهة للجماعات المحلية ضمن الصندوق المشترك **(مليون دج)**

ضرائب و رسوم	2010	2 011	2 012	2013	2014	% 2014/ 2013 تطور	2015	% 2015/ 2014 تطور
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب)	39 393	41 843	42 684	46 137	51 776	12	53 799	4
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للجمارك)	44 487	51 785	66 252	77 762	77 958	0	85 551	10
الدفع الجزافي	69	235	206	66	63	-5	41	-35
الرسم على النشاط المهني	7 539	8 256	8 959	9 859	10 840	10	11 229	4
قسيمة السيارات	6 775	6 244	7 586	8 592	8 974	4	9 655	8
الرسم على الموارد المنقبة	333	153	234	91	170	87	36	-79
رسوم استخراج الموارد التنقيب	355	427	567	716	739	3	705	-5
الضريبة على أرباح التنقيب	161	46	27	36	53	47	57	8
حصيلة مزادات سندات التعدين	489	85	303	2 394	627	-74	310	-51
حقوق إقامة سند على المنتجات التعدينية	27	49	14	39	32	-18	160	

الضريبة الأحادية الجزافية	507	496	577	667	721	8	1 175	63
الرسم على الاحمال المدفوعة مسبقا								
أخرى	1	2	1	0	1		2	
المجموع 1 (بدون الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للجمارك))	55 649	57836	61158	68 597	73996	8	77169	4
المجموع	100136	109621	127410	146359	151954	4	162720	7

ضرائب و رسوم	2016	% تطور 2016/2015	2017	% تطور 2017/2016	2018	% تطور 2018/2017	2019	% تطور 2019/2018
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب)	54 681	2	86 056	57	98 808	15	97 813	-1
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للجمارك)	85 528	0	89 223	4	89 824	1	91 218	2
الدفع الجزافي	116	183	22	-81	10	-55	5	-50
الرسم على النشاط المهني	11 174	0	11 346	2	10 906	-4	11 073	2
قسيمة السيارات	4 510	-53	3 976	-12	3 770	-5	2 955	-22
الرسم على الموارد المنقبة	82	128	71	-13	60	-15	85	42

رسوم استخراج الموارد التنقيب	1 072	52	1 303	22	1 227	-6	1 074	-12
الضريبة على أرباح التنقيب	28	-51	36	29	5	-86	4	-20
حصيلة مزادات سندات التعدين	1 230	297	714	-42	466	-35	429	-8
حقوق إقامة سند على المنتجات التعدينية	161	1	145	-10	233	61	153	-34
الضريبة الأحادية الجزافية	1 345	14	1 534	14	1 536	0	1 579	3
الرسم على الاحمال المدفوعة مسبقا					163		153	-6
أخرى	1		0	-100	26		0	-100
المجموع **1** (بدون الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للجمارك))	74400	-4	105203	41	117210	11	115323	-2
المجموع	159928	-2	194426	22	207034	6	206541	0

المصدر: المديرية العامة للضرائب

الجدول رقم (03): تطور الجباية العادية الموجهة للجماعات المحلية (البلدية + الولاية) (مليون دج)

ضرائب و رسوم	2010	2 011	2 012	2013	2014	% تطور 2014/2013	2015	% تطور 2015/2014
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب)	10 599	11 136	11 109	12 407	14 000	13	13 893	-1
الدفع الجزافي	30	101	88	29	27	-7	18	-34
الرسم على النشاط المهني	128 737	141 845	153 923	169 412	186 834	10	192 900	3
الرسم على العقار و الرسم على التطهير	1 030	1 071	1 101	855	1 119	31	981	-12
الرسم على السكن	1 911	1 962	2 051	2 155	2 304	7	2 443	6
الضريبة الخاصة على الممتلكات	52	12	40	12	14	19	20	40
TEOM	344	405	413	307	321	5	362	13
الضريبة الأحادية الجزافية	4 739	4 768	7 229	6 067	6 566	8	10 973	67
ض.د.ج صنف الايجار	2 055	2 435	2 712	3 109	3 601	16	4 103	14
الرسم لفائدة الغرفة الفلاحية	1	8	47	158	304	92	297	-2
مداخيل الحجز و العقوبات المالية	138	154	159	167	299	79	198	-34
مداخيل الموجهة للغرفة الوطنية للحرف و التنقيب **05%**	51	50	58	67	72	7	56	-22
غرفة الوطنية للتجارة والصناعة	417	522	467	494	507	3	467	-8
الرسم على المنوجات البترولية و مشتقاتها	739	628	634	860	701	-18	416	-41
الرسم الخاص للتخلص من المخلفات الصناعية	20	34	67	50	41	-18	77	88
أخرى	377	368	1	323	366	13	325	-11
المجموع	151240	165400	180099	196472	217 076	10	227 528	5

ضرائب و رسوم	2016	% 2016/ 2015 تطور	2017	% 2017/ 2016 تطور	2018	% 2018/ 2017 تطور	2019	% 2019/ 2018 تطور
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب)	14 974	8	15 813	6	13 083	-17	13 503	3
الدفع الجزافي	50	182	9	-82	4	-56	2	-50
الرسم على النشاط المهني	192 254	0	195 220	2	207 258	6	210 380	2
الرسم على العقار و الرسم على التطهير	1 194	22	1 798	51	1 622	-10	1 496	-8
الرسم على السكن	4 571	87	5 911	29	6 461	9	6 192	-4
الضريبة الخاصة على الممتلكات	7	-64	12	71	10	-17	11	10
TEOM	419	16	482	15	472	-2	427	-10
الضريبة الأحادية الجزافية	12 979	18	15 154	17	15 839	5	16 105	2
ض.د.ج صنف الايجار	4 504	10	4 950	10	5 318	7	5 344	0
الرسم لفائدة الغرفة الفلاحية	1 071	261	980	-8	579	-41	508	-12
مداخيل الحجز و العقوبات المالية	229	16	206	-10	137	-33	60	-56
مداخيل الموجهة للغرفة الوطنية للحرف و التنقيب **05**%	65	16	74	14	78	5	79	1

غرفة الوطنية للتجارة والصناعة	476	2	518	9	400	-23	800	100
الرسم على المنوجات البترولية و مشتقاتها	1 004	141	741	-26	710	-4	707	0
الرسم الخاص للتخلص من المخلفات الصناعية	112	45	252	125	114	-55	90	-21
أخرى	429	32	217	-49	179	-18	15	-92
المجموع	234 338	3	242 337	3	252 264	4	255 717	1

المصدر: المديرية العامة للضرائب

الجدول رقم (04): تطور الضرائب و الرسوم لفائدة البلديات (2010-2019) **(مليون دج)**

ضرائب و رسوم	2010	2 011	2 012	2013	2014	% 2014/ 2013 تطور	2015	% 2015/ 2014 تطور
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب)	10 599	11 136	11 109	12 407	14 000	13	13 893	-1
الدفع الجزافي	30	101	88	29	27	-7	18	-34
الرسم على النشاط المهني	88 829	97 596	106036	120812	130893	8	136900	5
الرسم على العقار و الرسم على التطهير	1 030	1 071	1 101	855	1 119	31	981	-12
الضريبة الخاصة على الممتلكات	52	12	40	12	14	19	20	40
TEOM	344	405	413	307	321	5	362	13
الضريبة الأحادية الجزافية	4 085	4 272	6 227	5 400	5 846	8	9 798	68
ض.د.ج صنف الايجار	2 055	2 435	2 712	3 109	3 601	16	4 103	14
الرسم على المنوجات البترولية و مشتقاتها	739	628	634	860	701	-18	416	-41
الرسم الخاص للتخلص من المخلفات الصناعية	20	34	67	50	41	-18	77	88

أخرى	120	1	1	34	1		9	
ضرائب و رسوم	2016	% تطور 2016/ 2015	2017	% تطور 2017/ 2016	2018	% تطور 2018/ 2017	2019	% تطور 2019/ 2018
الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب)	14 974	8	15 813	6	13 083	-17	13 503	3
الدفع الجزافي	50	182	9	-82	4	-56	2	-50
الرسم على النشاط المهني	132454	-3	134475	2	119716	-11	121377	1
الرسم على العقار و الرسم على التطهير	1 194	22	1 798	51	1 622	-10	1 496	-8
الضريبة الخاصة على الممتلكات	7	-64	12	71	10	-17	11	10
TEOM	419	16	482	15	472	-2	427	-10
الضريبة الأحادية الجزافية	11 634	19	13 620	17	14 274	5	14 525	2
ض.د.ج صنف الايجار	4 504	10	4 950	10	5 318	7	5 344	0
الرسم على المنوجات البترولية و مشتقاتها	1 004	141	741	-26	710	-4	707	0
الرسم الخاص للتخلص من المخلفات الصناعية	112	45	252	125	114	-55	90	-21
أخرى	82		14		24		15	-38
المجموع	166434	0	172166	3	155347	-10	157495	1

المصدر: المديرية العامة للضرائب

الجدول رقم (05): تطور الضرائب و الرسوم المحصلة للولايات (2010-2019) **(بالمليون دج)**

ضرائب و رسوم	2010	2 011	2 012	2013	2014	% تطور 2014/ 2013	2015	% تطور 2015/ 2014
الرسم على النشاط المهني	39908	44249	47887	48600	55941	15	56000	0
الرسم على السكن	1 911	1 962	2 051	2 155	2 304	7	2 443	6
الضريبة الأحادية الجزافية	507	496	1 002	667	720	8	1 175	63
الرسم لفائدة الغرفة الفلاحية	1	8	47	158	304		297	
مداخيل الحجز و العقوبات المالية	138	154	159	167	299	79	198	-34
مداخيل الموجهة للغرفة الوطنية للحرف و التنقيب	51	50	58	67	72	7	56	-22
غرفة الوطنية للتجارة والصناعة	417	522	467	494	507	3	467	-8
أخرى	257	367	0	289	365	26	316	-13
المجموع	43530	47808	51671	52597	60512	15	60952	1

ضرائب و رسوم	2016	% تطور 2016/ 2015	2017	% تطور 2017/ 2016	2018	% تطور 2018/ 2017	2019	% تطور 2019/ 2018
الرسم على النشاط المهني	59800	7	60745	2	87542	44	89003	2
الرسم على السكن	4 571	87	5 911	29	6 461	9	6 192	-4
الضريبة الأحادية الجزافية	1 345	14	1 534	14	1 565	2	1 580	1
الرسم لفائدة الغرفة الفلاحية	1 071	261	980	-8	579	-41	508	-12
مداخيل الحجز و العقوبات المالية	229	16	206	-10	137	-33	60	-56
مداخيل الموجهة للغرفة الوطنية للحرف و التنقيب	65	16	74	14	78	5	79	1
غرفة الوطنية للتجارة والصناعة	476	2	518	9	400	-23	800	100
أخرى	347	10	203	-41	155	-24	0	-100
المجموع	67904	11	70171	3	96917	38	98222	1

المصدر: المديرية العامة للضرائب